اسرائيل رغبتها في ايجاد تنظيم شامل مع السوق الاوروبية لأن ٦٥ بالمئة من صادراتها تتجه الى دول السوق. ولكن رئيس وفد السوق المشتركة أوضح ان هدف السوق هو خلق وحدة اقتصادية وسياسية للدول الاوروبية، ومن الصعب ان تصبح اسرائيل عضواً يتحمّل الأعباء ذاتها. وانتهى الاجتماع باتفاق الطرفين على تخفيض قيمة الليرة الاسرائيلية، كخطوة أولى الى تنسيق سياسة اسرائيل مع السوق الاوروبية، ومحاولة للتخفيف من العجز المستمر، والمتزايد، في الميزان التجاري الاسرائيلي.

وفي كانون الثاني ( يناير ) ١٩٦٠، تقدّمت اسرائيل بأول طلب للانتساب الى السوق الاوروبية المشتركة، على أساس المادة ٢٣٨. ولكن السوق المشتركة طلبت منها الانتظار حتى تنتهي المباحثات مع اليونان حول طلب انتسابها الى السوق. وفي أيار ( مايو ) ١٩٦١، تقدمت اسرائيل، للمرة الثانية، بطلب انتساب (عقب التوصّل الى اتفاق بين السوق واليونان)، ولكن السوق المشتركة طلبت منها، للمرة الثانية، الانتظار حتى تنتهي المناقشات داخل السوق حول السياسة الزراعية. وفي تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٦١، تقدمت اسرائيل، للمرة الثالثة، تطلب اقامة اتحاد جمركي، أو منطقة للتجارة الحرة، بينها وبين السوق المشتركة[٥]. ولكن السوق المشتركة رفضت هذه الصيغة، ولم يبق أمام اسرائيل سوى الموافقة على اتفاق تجاري يقضي باجراء تخفيض جمركي لثلاث سلع اسرائيلية فقط، هي: ملابس البحر، والأسمدة، والغريب فروت. وقد خيّب هذا الاتفاق آمال اسرائيل؛ اذ ان البرتقال، وهو من أهم صادراتها الزراعية، كان خارج القائمة. ونصّ الاتفاق على تشكيل لجنة من ممثلين عن السوق المشتركة واسرائيل مهمتها الاشراف على تنفيذ الاتفاق ومراقبة تطور التبادل التجاري بين السوق واسرائيل.

وفي العام ١٩٦٢، قام وزير المالية الاسرائيلية، ليفي أشكول، بجولة على دول السوق المشتركة لايجاد وسيلة للانضمام اليها. وبدأ الاتجاه داخل السوق الى محاولة ايجاد اتفاقية اقتصادية بين الطرفين تكون بديلاً من عضوية اسرائيل في السوق. ونتيجة لذلك، غيّرت اسرائيل موقفها الى المطالبة بمجرد تنسيق السياسة الاقتصادية مع السوق المشتركة. وللمرة الرابعة، تقدمت اسرائيل بطلب عقد اتفاق جمركي مع السوق. وفي هذه المرة، وافق مجلس وزراء السوق، في ٢٣ تموز ( يوليو ) ١٩٦٢، على البحث في طلب اسرائيل. وعندما بدأت المفاوضات، كان رأي دول السوق الاقتصار على اتفاق تجاري بين الطرفين يتناول وضع كل سلعة على حدة؛ ولكن اسرائيل طلبت التوصل الى اتفاقية شامل مع السوق المشتركة، مثل الذي تمّ مع اليونان؛ كما طالبت بأن تتضمن الاتفاقية نصوصاً خاصة بالدول الافريقية المشاركة في السوق، كي تضمن اسرائيل دخول منتجاتها الى اسواق تلك الدول، على أساس المساواة مع منتجات دول السوق. ونتيجة لهذه المواقف المتعارضة، لم يتوصل الطرفان الى نتيجة؛ ولكن تواصلت الاجتماعات بين الطرفين. وفي كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٦٢، وضعت لجنة السوق المشتركة تقريرها عن هذه المفاوضات. وفي ٢٢ كانون الثاني ( يناير ) ١٩٦٤، حثّ البرلمان الاوروبي اللجنة والمجلس وحكومات الدول الأعضاء على دراسة المقترحات الواردة في تقرير اللجنة، للتوصل الى اتفاقية مرضية للطرفين بأسرع وقت ممكن. وفي آذار (مارس) ١٩٦٤، استؤنفت المفاوضات، لتنتهي في حزيران ( يونيو ) ١٩٦٤ بتوقيع اتفاقية تجارية مع اسرائيل، لمدة ثلاث سنوات، تبدأ من الأول من تموز ( يوليو ) ١٩٦٤ وقابلة للتجديد.

وهكذا انتهت المحاولات الاسرائيلية في اقامة علاقات مع السوق المشتركة، والتي بدأتها بمحاولة الانضمام كعضو أصيل، الى الموافقة على أول اتفاقية تجارية بين الطرفين في تموز ( يوليو ) ١٩٦٤؛ وأعقبتها اتفاقيات عدة أخرى، كانت كل اتفاقية جديدة تتميّز بالمزيد من الامتيازات لصالح